أثر تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة على دعم التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لمؤسسة تابعة لمجمع صيدال بولاية باتنة

The impact of the application of social auditing in the institution on supporting economic development: An applied study of an institution belonging to the Sidal Complex in the state of Batna

أكرم لعور[1]، شامية بن عباس[2] **Akram Laouar / Chamia Ben Abbes**

مخبر حاضنات الأعمال والتنمية المحلية

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة، akramlaoua@hotmail.Com

[2]جامعة عباس لغرور، chamiasiham@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 07 /2020/02 **تاريخ القبول: 25 /2020/06** **تاريخ النشر: 2020/07/28**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة آلية التدقيق الاجتماعي بمؤسسة صيدال بولاية باتنة في دعم التنمية الاقتصادية، كون مؤسسة صيدال المبادرة في ممارسة التدقيق الاجتماعي، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين ممارسة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، والذي ينعكس على دعم أداء المؤسسة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

كلمات مفتاحية: التدقيق الاجتماعي؛ التنمية الاقتصادية؛ النشاط الاقتصادي.

تصنيف JEL: O13, O21 .

Abstract:

This study aims to identify the extent of the contribution of the Social Audit mechanism at the Saidal institution in Batna. Regional development banks play a vital role in supporting economic development Form the Social Audit Initiative Pharmacist، The study found a strong and moral correlation between the exercise of social scrutiny of the institution in question and its role in supporting economic development، This is reflected in supporting the performance of the enterprise and improving the level of economic activity as a whole.

Keywords: Social Audit; Economic development; economic activity

Jel Classification Codes : O13, O21.

Résumé:

L’étude vise à identifier comment le mécanisme d’audit social de la Fondation Saidal de Batna soutient le développement économique, étant l’institution de Saidal dans l’audit social, et l’étude a trouvé une forte corrélation morale entre l’exercice du contrôle social et son rôle dans le soutien au développement économique. Cela se reflète dans le soutien de la performance de l’entreprise et l’amélioration du niveau de l’activité économique dans son ensemble.

Mots-clés: Audit social; développement économique; activité économique.

Codes de classification de Jel : O13, O21.

المؤلف المرسل: شامية بن عباس، الإيميل: chamiasiham@yahoo.fr

1.مقدمة:

يعد التدقيق الاجتماعي القضية الأكثر أهمية وتحديا للإدارة الحديثة للمؤسسات، فهو يرتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء منها ما كان داخل المؤسسة أم خارجها، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يعد كظاهرة سطحيه يمكن معالجته من خلال إجراءات عامة أو اجتهادات شخصيه لمديري المؤسسات، فهو يعتبر أحد الوسائل الهامة في تشخيص الوضعية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال شخص أو أشخاص مستقلين ومحترفين، يقومون بالكشف عن مواطن الضعف والاختلالات والتعرف على نقاط القوة، وفق معايير دولية محددة تمكنها من التكيف مع الظروف الخارجية، وذلك من خلال توجهات في شكل تقارير داعمة للتطوير المؤسسات ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية.

أما موضوع التنمية الاقتصادية ليس بالحديث بل هو حاضر منذ فترة من الزمن، فبروزه لا يزال يحظى بأهمية كبرى ضمن الدراسات الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية والبيئية، كما أنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسئول عن هذا التخطيط هو الدولة والمؤسسات الاقتصادية باعتبارهم صانع التنمية وغايتها، وأوضحت التجارب الدولية أنه لا يمكن أن يستمر اعتماد التنمية الاقتصادية على التدخل والمساندة الحكومية فقط، حيث تستطيع المؤسسات الاقتصادية أن تكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

حيث يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية منهج متكامل، يتضمن تطور مسئولية المؤسسات الاقتصادية مع توسع مفهوم التدقيق الاجتماعي ليشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية بالإضافة إلى النواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالمؤسسات، ويتأتي ذلك من خلال دور التدقيق الاجتماعي في تعزيز الإفصاح والشفافية والمسائلة، ليزيد ثقة الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمؤسسات ويوضح توجهات الإدارة في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأفراد، كما تساهم في تعزيز القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول من خلال رفع مستوى وكفاءة الخدمات، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

1.1. إشكالية الدراسة: دفع التوجه الحديث للتنمية الاقتصادية، إلى الاهتمام بتقديم تحليل معمق ومراجعة دقيقة للتدقيق الاجتماعي بالمؤسسات، من خلال فحص أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وذلك لزيادة طاقتها الإنتاجية، خلق ميزة تنافسية وزيادة معدلات التوظيف بها، من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كما يلي:

ما مدى مساهمة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة في دعم التنمية الاقتصادية ؟

2.1. الأسئلة الفرعية: نحاول في ثنايا هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مرورا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توجه المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي؟
- ما هي درجة العلاقة والارتباط بين التدقيق الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية ؟

3.1. فرضيات الدراسة: تم صياغة فرضيات الدراسة من خلال المخطط الفرضي للبحث:

- **الفرضية الرئيسية الأولي:** تقوم المؤسسة محل الدراسة بفحص وتدقيق مختلف الانشطة الاجتماعية.

- **الفرضية الرئيسية الثانية (علاقة الارتباط):** هناك علاقة ارتباطيه ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) والمتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي) والمتغير الوسيط (المؤسسة محل الدراسة)، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي) والمتغير الوسيط (المؤسسة محل الدراسة).

ب. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي) والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية).

ج. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) والمتغير الوسيط (المؤسسة محل الدراسة).

- **الفرضية الرئيسية الثالثة (علاقة التأثير):** توجد علاقة تأثير موجبة بين المتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي) والمتغيرين التابع (التنمية الاقتصادية) والوسيط (المؤسسة محل الدراسة)، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

أ. يؤثر التدقيق الاجتماعي ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

ب. تتأثر المؤسسة محل الدراسة بالتدقيق الاجتماعي.

4.1. أهمية الدراسة: تنبثق أهمية موضوع الدراسة عن النقاط التالية:

- أهمية موضوع التدقيق الاجتماعي باعتباره من أحدث الموضوعات التي نالت اهتمام المؤسسات.
- اعتبار موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الدول.
- تزايد الاهتمام بمساهمة المؤسسات الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية.

5.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف الآتية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
- معرفة مدى التزام المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي.
- تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتضمن التدقيق الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
- إبراز تأثير التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة في تحسين النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

6.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في قسمها النظري والقائم على جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية والأطروحات الجامعية والمقالات العلمية، أما في القسم التطبيقي فقد تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء، وإجراء التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفروض باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

7.1. المخطط الفرضي للدراسة: يقدم مخطط الدراسة صورة معبرة عن فكرة الموضوع، تتجسد في الشكل الموالي:

الشكل 1: المخطط الفرضي للدراسة

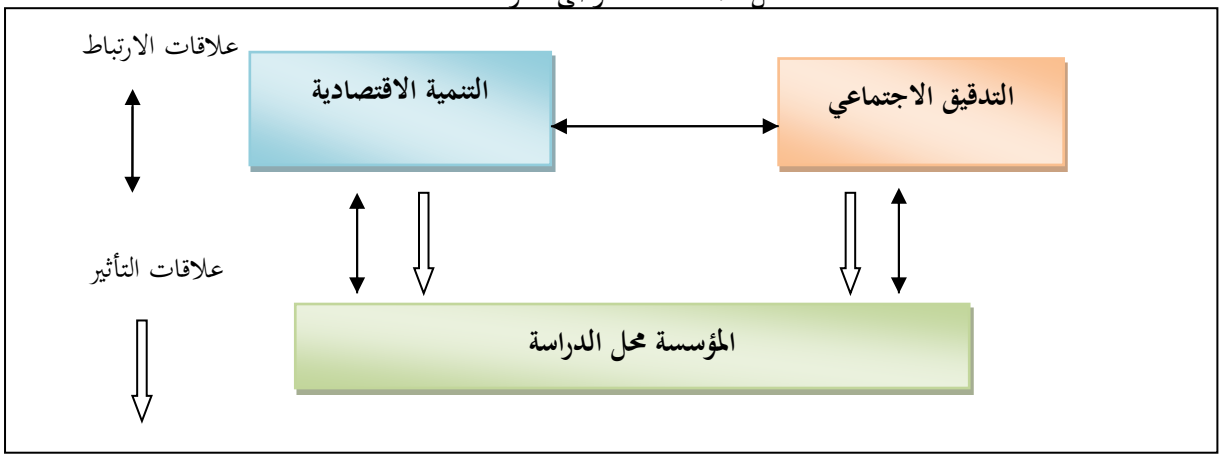

المصدر: من إعداد الباحثين

2. الإطار النظري للدراسة:

تساهم المؤسسات بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، باعتبار ذلك مطلبا اجتماعيا مما أظهر الحاجة إلى خدمات مهنة التدقيق لفحص الأداء الاجتماعي لعملائها إلى جانب أدائها الاقتصادي والبيئي، وتقديم التقارير الملائمة للجهات المعنية، وهو ما يسمى التدقيق الاجتماعي.

1.2.مفهوم التدقيق الاجتماعي: إن ظهور مفهوم التدقيق الاجتماعي كان نتيجة تطور الأوضاع العالمية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتعددت مفاهيمه من مفكر لأخر، والجدول الأتي يوضح ذلك:

الجدول 1: مفهوم التدقيق الاجتماعي

	الباحث	المفهوم
التدقيق	جمعية المحاسبة الأمريكية	" التدقيق عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".
	منظمة العمل الفرنسية للتدقيق	"مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا علي معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".
المسؤولية الاجتماعية	منظمة التعاون والتنمية	"التزام المؤسسة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هاته الأطراف".
	عرفها المنتدى الدولي لقادة الأعمال	"ممارسات الأعمال التجارية المتسمة لانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفون والمجتمع والبيئة وصمُمِّت تلك المسؤولية لإضافة قيمة مستدامة للمجتمع عامة".
التدقيق الاجتماعي	Şchiopoiu Burlea	" أسلوب معقد وموضوعي، وعملية مستقلة واستقرائية، يتم من خلالها ملاحظة الواقع الاجتماعي من منظمة وتحليلها وتقييمها وبناء على كفاءته ومعايير الأداء، وكذلك وفقا للوائح الداخلية والخارجية في القوة، لغرض تعديل نقاط ضعفها وإزالة عوامل الخطورة الاجتماعية."
	Pierre Candau	"ذلك المنهج الموضوعي القائم على الملاحظة والتحليل والتقييم وتقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية وباستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع مرجعيات محددة بوضوح ومثله مثل التدقيق المالي والمحاسبي يحاول ان يقدر مدى امكانية المؤسسة في التحكم في المشكلات الاجتماعية للمؤسسات".

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (يعقوب ولد الشيخ، 2014، صفحة 13)، (مكي و بوطيبة، 2017، صفحة 03)، (الموسوي و اتميمي، 2004، صفحة 97)، ، (Ioana & Camelia, 2016, pp. 1102-1103)،(El Kandoussi & El Abboub, 2008, p. 05)

من خلال الجدول أعلاه:

يتبين لنا أن التدقيق الاجتماعي هي معادلة مركبة من المسؤولية الاجتماعية والتدقيق التقليدي كما يلي: **التدقيق الاجتماعي = التدقيق+المسؤولية الاجتماعية.**

حيث أدرجت المسؤولية الاجتماعية كمتغير أساسي في التدقيق الاجتماعي.

ورغم تعدد تعاريف التدقيق الاجتماعي إلا أنها تصب في قناة واحدة، ومما سبق يمكننا تعريف التدقيق الاجتماعي بأنه: **الأداة الاستقرائية التي تستخدم في فحص بيانات ومعلومات وقرارات وأنشطة المؤسسة وفق مجموعة من المعايير في إطار المسؤولية الاجتماعية لتقييم ورقابة الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.**

2.2. التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية عملية مشتركة، تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، حيث لم تعد التنمية الاقتصادية مقتصرة على زيادة متوسط الدخل الفردي فقط بل تجاوزت إلي المجالات الاجتماعية والبيئية.

1.2.2.مفهوم التنمية الاقتصادية: تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية نبرز أهمها في الجدول الأتي:

الجدول 2: مفاهيم التنمية الاقتصادية

الباحث	المفهوم	الخصائص
ميشيل تودارو	"العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية	– تعد عملية زيادة في الدخل القومي بقدر اكبر من زيادة في معدل السكان؛ – تكون هته الزيادة سريعة عبر فترة من الزمن.

	الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب".	
صلاح الدين نامق (كتاب نظرية التنمية الاقتصادية)	"عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور من خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، كما إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع".	–عملية طويلة الأمد؛ – تحول الاقتصاد من ساكن إلى متحرك؛ – زيادة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد.
هيئة الأمم المتحدة التنمية	"تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".	– توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ – هدفها اقتصادي، اجتماعي وثقافي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (طالم و بومدين، 2016، صفحة 98)، (جمعون، 2004، صفحة 23)، (محمد، 2009، صفحة 17).

بناءا على ما سبق، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: **عملية مخططة طويلة الأجل يساهم فيها كل من المواطنين والدولة، تهدف إلى ترقية النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.**

2.2.2. مبادئ التنمية الاقتصادية: هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية الاقتصادية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ فقدت التنمية ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، ويمكن حصر أهم مبادئها فيما يلي: (شريط و بن الحاج، 2016، الصفحات 234-235)

أ. **الشمولية:** بمعنى أن تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية.

ب. **التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع.

ج. **التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على عملية التنمية الاقتصادية وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج وتداخل البرامج أو تضاربها.

د. **التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف و الحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر (النباتي، 2015، صفحة 63).

3.2. دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية: تسعى المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن لمواكبة العصر في دعم التنمية الاقتصادية،وذلك بالاعتماد على آلية إدارية حديثه وهي التدقيق الاجتماعي، والذي يعد أهم أداة في تقييم أداء المؤسسة لتفعيل ذلك.

1.3.2.متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية بالمؤسسات الاقتصادية: تتمثل فيما ما يلي:

أ. **حوكمة المؤسسات:** تعتبر الحوكمة مجموعة من الأنظمة يتم بموجبها إدارة المؤسسة ورقابتها، كما يساهم تفعيلها في رفع كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق المحلية والدولية (سعداوي، 2013، صفحة 114).

ب. **المسؤولية الاجتماعية:** تلزم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على تحقيق التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هاته الأطراف (فضالة و قرومي، 2017، صفحة 42).

ج. **المسؤولية البيئية:** تساهم المسؤولية البيئية للمؤسسات بالنفع على البيئة، حيث أن تحسين صورة المؤسسات بيئيا يساهم في حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ولاء المتعاملين معها، ودخولها للأسواق العالمية (غريب و ساسي، 2012، صفحة 353).

2.3.2.مساهمة التدقيق الاجتماعي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية: يتدخل التدقيق الاجتماعي في تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة، من خلال: (بن شريف، هيري، و الشيخ، 2018، صفحة 931)

أ. **تقييم الأداء الاقتصادي:** تحديد وفحص أنشطة المجال الاقتصادي والمتعلقة بالمنتج أو الخدمة، وتشمل الرقابة على المواصفات القياسية للجودة وضمان الأمان من أضرار المنتج...الخ.

ب. **تقييم الأداء الاجتماعي:** تحديد وفحص أنشطة مجال الأداء الاجتماعي الداخلي والمستفيد الأساسي منه، كما تشمل أنشطة التدريب وخدمات النقل والخدمات الصحية...الخ.

ج. **تقييم الأداء البيئي:** تحديد وفحص الأنشطة التي تنتمي إلى مجال البيئة، وتشمل حماية البيئة من التلوث وتحسين الشكل الجمالي لها.

3.3.2.مساهمة التدقيق الاجتماعي في تفعيل متطلبات التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال تدخل التدقيق الاجتماعي في تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي: (الشيخ، 2018، صفحة 932) ، (Koldovsky, 2015, pp. 135-136)

أ. **دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمؤسسة:** يتدخل التدقيق الاجتماعي في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تقييمه لأدائها الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- فحص مدى التزام المؤسسة بالقواعد والمعايير التي تنظم العلاقة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بينها لتبيان مدى حوكمتها.
- فحص ودراسة نظم تكاليف الإنتاج ونظم التسعير المتبعة للتحقق من مناسبة هامش الربح وعدالة الأسعار.
- فحص ودراسة نظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات للتحقق من التزام المؤسسة بتلك الضمانات وتقديمها للعملاء.

ب. **دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة:** يساهم التدقيق الاجتماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة من خلال تقييمه لأدائها الاجتماعي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- فحص مدى تقيد المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- فحص وتدقيق مبالغ الأجور، المرتبات، المكافآت، الحوافز والمنح ...الخ.
- فحص إحصائيات إصابات العمل والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف، ومبالغ نظم العلاج والتحقق من سلامة بيئة العمل.

ج. **دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل المسؤولية البيئية بالمؤسسة:** وذلك من خلال ما يلي:

- فحص مختلف المعطيات ومتطلبات تفعيل المسؤولية البيئية بالمؤسسة.
- فحص مبالغ التبرعات التي قدمتها المؤسسة في تحسين الإطار البيئي للمجتمع.
- فحص ودراسة نوعية الغرامات والمخالفات التي تفرض على المؤسسة،كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة غير سليمة، مع التزامها بالمعايير البيئية الدولية.

3. الجانب التطبيقي للدراسة

حتى يتسنى لنا الإجابة على إشكالية الدراسة واثبات مدى صحة فروض الدراسة، تم اختيار مؤسسة بباتنة تابعة لمجمع صيدال، أين تم تسليط الضوء عليها، من خلال الاعتماد على أدوات لجمع البيانات واستخدام أساليب إحصائية لتحليل النتائج المتحصل عيها.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة: أمام استحالة الدراسة الميدانية على كل مؤسسات مجمع صيدال، اقتصرت دراستنا التطبيقية على مؤسسة بباتنة التابعة لمجمع صيدال كعينة التي تمثل 13 بالمئة من مجتمع الدراسة المجمع الصناعي صيدال والذي يعد فرع من فروع وحدة الانتاج "بيوتيك" يقوم نشاطها على انتاج التحاميل، وعليه فإن عينة الدراسة تتمثل في موظفي مؤسسة صيدال بباتنة.

1.1.3.عينة الدراسة: أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية في المؤسسة المبحوثة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على العينة (50) استبانه، تم استرجاع (45) منها، وبعد فحص الاستبانات لبيان مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، تم استبعاد (05)

استبانات وذلك بسبب عدم استكمالها لشروط التحليل، وبهذا يصبح إجمالي عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي(40) استبانه، أي بنسبة استجابة بلغت(80%).

2.3.أدوات الدراسة: وتتمثل في:

1.2.3. أدوات جمع البيانات: لأجل تحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات من خلال مجموعة من الأدوات العلمية نوجزها فيما يلي:

أ. **الملاحظة:** تعد منطق أي بحث تسمح للباحث بفحص المحيط المؤسسي، وفي هذه الدراسة تم ملاحظة أسلوب العمل، نمط التسيير، وتشخيص العلاقات التفاعلية داخل المؤسسة، كما سمحت لنا بالتعرف على التصميم الداخلي للمؤسسة والتجهيزات المادية التكنولوجية والتقنية الحديثة...الخ.

ب. **الاستبانة:** وتعد الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات بالنسبة للدراسة، وتضمنت متغيرات رئيسة هي(التدقيق الاجتماعي، التنمية الاقتصادية والمؤسسة مجل الدراسة)، حيث تضمنت ثلاث محاور رئيسية، وهي:

- **المحور الأول:** متعلق بمدى توجه المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي.
- **المحور الثاني:** متعلق بدرجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية.
- **المحور الثالث:** متعلق بمدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية.

ج. **قياس ثبات الاستبانة:** تم استخدام معامل الفا كورونباخ وذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم من خلال الجدول الأتي:

الجدول 3: قياس ثبات الاستبانة (معامل الفا كورونباخ)

المحاور	عدد العبارات	الثبات
قياس مدى توجه المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي.	10	0,935
قياس درجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية.	07	0,848
قياس مدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية.	09	0,866
المجموع	26	0,939

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه:

إن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,939 وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فان معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مقبولة إحصائيا، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

2.1.3. الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: بعد إدخال البيانات إلى برنامج SPSS، تم اختيار المقاييس الملائمة للدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ. **المتوسط الحسابي**: وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديد مستوى الإجابة حول الفقرات ومعرفة مستوى المتغيرات.

ب. **الانحراف المعياري:** وهو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي، إذ كلما قلت قيمته ازداد تركز الإجابات حول الوسط الحسابي.

ج. **اختبارT-test:** وذلك لاختبار معاملات الدلالة الإحصائية لمعاملات التحديد المختلفة، وذلك بهدف تحديد معنوية العلاقة بين المتغير المستقل واختبار قبول أو عدم قبول فروض الدراسة.

د. **معامل الارتباط البسيط**: وهذا لتحليل مستوى الصدق والثبات في العبارات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة، لتحديد نوع ومستوى العلاقة بينهم.

هـ. **الانحدار الخطي البسيط**: لقياس التأثير بين المتغيرات، وقد تمت الاستعانة بالبرامج الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.3. اختبار فرضيات الدراسة: ويتم من خلال اختبار فرضيات الارتباط وكذا فرضيات التأثير كالتالي:

1.3.3.اختبار فرضيات الارتباط:

أ. **تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بقياس مدى توجه المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي:** وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: قياس مدى توجه المؤسسة محل الدراسة نحو تطبيق التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط
01	تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من أخطار وإصابات العمل وحماية متعامليها.	4,48	0,877	%20
02	يعترف العاملين والإدارة بمسؤوليتهم تجاه المجتمع.	4,43	0,747	%17
03	هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	4,35	0,893	%21
04	مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين في المؤسسة.	4,35	0,834	%19
05	تلتزم المؤسسة بمعايير التدقيق الاجتماعي المتعارف عليها.	4,40	0,871	%20
06	تقوم المؤسسة بإشراك العاملين في عملية التدقيق الاجتماعي.	4,25	0,870	%20
07	التقارير الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين.	4,23	0,974	%23
08	تتمتع المعلومات المقدمة من قبل مدقق الحسابات حول التدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية والكفاءة والاعتمادية.	4,43	0,747	%17
09	التدقيق الاجتماعي وسيلة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع.	4,33	0,764	%18
10	يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات والتنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة.	4,33	0,829	%19
	قياس مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي	4,36	0,841	%19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

إن الوسط الحسابي العام اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(4,36) وبانحراف معياري قدر ب(0,841)، وبالتالي فان التشتت كان منخفضا في استجابات عينة الدراسة حول المتغير الرئيسي التدقيق الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأخرى، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول التزام المؤسسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي.

واستنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فقد بلغ معامل الارتباط نسبة(19%)، وهي نسبة قوية مبررة بعدم رفض الفرضية الفرعية الأولى من فرضية الارتباط الرئيسية والتي مفادها أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية حول التزام المؤسسة محل الدراسة بفحص وتدقيق مختلف الانشطة الاجتماعية، وذلك لأن نسبة العلاقات المعنوية بينها كانت شبه عالية سواء على مستوى الإجمالي أو على صعيد المتغيرات الفرعية.

ب. **تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بقياس درجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية:** وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: قياس درجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط
01	هناك تكامل بين الأرباح طويلة الأجل والأهداف الاجتماعية.	3,95	1,154	%29
02	تلتزم المؤسسة بفحص أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.	4,33	0,797	%18
03	يساهم التدقيق الاجتماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية الأمر الذي سيساعد المؤسسات في دعم وترقية النشاط الاقتصادي.	4,50	0,716	%16
04	يسمح التدقيق الاجتماعي للمؤسسة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.	4,43	0,675	%15
05	تهتم المؤسسة بالبحث عن أحدث التقنيات من خلال تدقيقها الاجتماعي للأداء البيئي لتفعيل مسؤوليتها البيئية لحل المشاكل البيئية والتخفيض من التلوث لتحسين نشاطها الاقتصادي.	4,38	0,740	%17
06	يساعد التدقيق الاجتماعي في حوكمة المؤسسة لرفع كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمتها وتدعيم تنافسيتها بالأسواق لكسب ثقة المتعاملين وزيادة مبيعاتها.	4,38	0,586	%13
07	التزام المؤسسة بالتدقيق الاجتماعي في فحص أدائها الاقتصادي يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية.	4,50	0,555	%12
08	يساعد التدقيق الاجتماعي في الكشف عن نقاط قوة المؤسسة التي تمكنها من الدخول لأسواق جديدة وخلق ميزة تنافسية.	4,55	0,552	%12
09	اهتمام المؤسسة بالمعايير الدولية التي يفرضها التدقيق الاجتماعي في نشاطها الإنتاجي، والذي يمنحها فرصة الدخول للأسواق العالمية.	4,60	0,591	%13
قياس درجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية		4,40	0,707	%16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أن الوسط الحسابي العام اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(4,40) وبانحراف معياري قدر ب(0,707)، وبالتالي فان التشتت كان منخفضا جدا في استجابات عينة الدراسة حول المتغير التابع التنمية الاقتصادية وأبعادها الفرعية الأخرى، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة في دعم التنمية الاقتصادية.

واستنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فقد بلغ معامل الارتباط نسبة(16%)، وهي نسبة قوية مبررة بعدم رفض الفرضية الفرعية الثانية من فرضية الارتباط الرئيسية والتي مفادها أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين متغيري التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والتنمية الاقتصادية، وذلك لأن نسبة العلاقات المعنوية بينها كانت شبه عالية سواء على مستوى الإجمالي أو على صعيد المتغيرات الفرعية.

ج. تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بقياس مدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: قياس مدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط
01	التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر الفقر وتمكن المؤسسة من التفاعل مع بيئتها.	4,50	0,906	%20
02	تسعى المؤسسة إلى إنتاج منتجات جديدة.	4,50	0,751	%17

03	إقامة المؤسسة لمشروعات إنتاجية جديدة تعد مفيدة للمجتمع.	4,43	0,594	%13
04	تبحث المؤسسة على اختراق أسواق جديدة.	4,32	0,917	%21
05	تساهم المؤسسة في تكوين المورد البشري مع متطلبات المحيط الحديثة.	4,30	0,966	%22
06	تدريب وتكوين وكفاءة العاملين بالمؤسسة يعتبر القناة الأولى المساهمة في رفع ثقافتهم وتحسين أدائهم لزيادة الطاقة الإنتاجية.	4,53	0,716	%16
07	مستوى التوظيف لدى مؤسستكم يتم بصفة مستمرة.	4,05	1,239	%31
08	منتجات المؤسسة تغطي الاحتياجات المحلية للدولة.	4,23	1,121	%27
09	تساهم المؤسسة في دعم الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة حجم صادراتها.	4,22	1,025	%24
قياس مدى تأثير تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية		4,34	0,915	%21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبن من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أن الوسط الحسابي العام اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(4,34) وبانحراف معياري قدر ب(0,915)، وبالتالي فان التشتت كان منخفضا في استجابات عينة الدراسة حول المتغير الوسيط وهي المؤسسة محل الدراسة وأبعاده الفرعية الأخرى ، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول

مساهمة المؤسسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من اجل دعم التنمية الاقتصادية.

واستنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فقد بلغ معامل الارتباط نسبة(21%)، وهي نسبة قوية مبررة بعدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة من فرضية الارتباط الرئيسية والتي مفادها أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين متغيري تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية، وذلك لأن نسبة العلاقات المعنوية بينها كانت شبه عالية سواء على مستوى الإجمالي أو على صعيد المتغيرات الفرعية.

2.3.3.اختبار فرضيات التأثير: تم استخدام اختبار(One-Sample-T Test) لكل محور وذلك بغية اختبار فرضيات التأثير، وتمثلت نتائج الاختبار في الجدول الأتي:

الجدول 7: نتائج اختبار فرضيات التأثير

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 0					
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la difference	
					Inférieure	Supérieure
H1	33,010	39	0,000	4,355	4,09	4,63
H2	081,64	39	0,000	4,400	4,05	4,63
H 3	631,63	39	0,000	4,342	4,17	4,63
∑	35,341	39	0,000	4,365	4,10	4,63

Source: Préparé par des chercheurs sur la base des résultats du programme SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي:

- أن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى من فرضية التأثير الرئيسية قدرت ب(33,010) وهي أكبر من قيمتها الجدولية حيث قدرت sig ب(0,000)، وهذا يعني أن المؤسسة تلتزم بتطبيق التدقيق الاجتماعي في نشاطها، هذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,000)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية من فرضية التأثير الرئيسية قدرت ب(41,608) وهي أكبر من قيمتها الجدولية حيث قدرت sig ب(0,000)، وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد المؤسسة محل الدراسة على التدقيق

الاجتماعي لحوكمة المؤسسة وتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية لدعم التنمية الاقتصادية، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,000)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- وعليه، فإن نتيجة اختبار فرضية التأثير قدرت ب(31,663) وهي أكبر من قيمتها الجدولية حيث قدرت sig ب(0,000)، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,000)، وهذا يعني أن التأثير الذي ظهر من خلال مساهمة المؤسسة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية، ما هو إلا امتداد لنتيجة علاقات الارتباط التي ظهرت بين التدقيق الاجتماعي والتنمية المستدامة، إذ تدعم علاقات التأثير هذه علاقات الارتباط بين نفس المتغيرات، وهذا تأكيد على أن المؤسسة محل الدراسة قد أبدت اهتمام واضح في تفعيل التدقيق الاجتماعي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستوى نشاطها الاقتصادي، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الرئيسية الثالثة.

4.خاتمة:

تمس ممارسة التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، حيث يهتم بدراسة مختلف الظواهر المحيطة بالمؤسسة الداخلية منها والخارجية، وفق منهج عملي علمي صارم، لتمكين المؤسسة من التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وحوكمتها في إطار تنميتها لتصبح المؤسسة عنصرا فعال في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي سيساهم في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال ترقيتها لنشاط الاقتصادي وزيادة طاقتها الإنتاجية ومستوى استثمارها وزيادة مكانتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة.

1.4. نتائج الدراسة: والتي تتمثل في:

1.1.4. نتائج الإطار النظري: وتمثلت في ما يلي:

- ❖ أصبح التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة رقابية وتسيير لأداء المؤسسة، حيث يؤدي دورا مهما في كشف الانحرافات التي تعاني منها المؤسسة واقتراح الحلول المناسبة لها؛
- ❖ تسعى التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- ❖ فحص التدقيق الاجتماعي للأداء الاجتماعي يلزم المؤسسة بالالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث يمنحها ميزة رفع كفاءة وفعالية العامل واستقطاب اليد العاملة وكسب ولاء المتعاملين معها؛
- ❖ فحص التدقيق الاجتماعي للأداء البيئي يفرض على المؤسسة التزامها بالمسؤولية البيئية والتي ستساهم في رفع مكانتها الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛
- ❖ يساهم التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعي والبيئية وتفعيل مبادئ الحوكمة.

2.1.4 . نتائج الإطار الميداني: وتمثلت فيما يلي:

- ❖ إدراك المؤسسة محل الدراسة لمعنى التدقيق الاجتماعي والتزامها بتطبيق معاييره المتعارف عليها؛
- ❖ مساهمة المؤسسة محل الدراسة في دعم التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تلتزم المؤسسة محل الدراسة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومبادئ الحوكمة، من خلال التزامها بالمعايير البيئية الدولية والمحافظة على البيئة الاجتماعية وعلى سلامة المتعاملين معها وعلى علاقة أصحاب المصالح والمساهمين والمتعاملين معها؛
- ❖ هناك علاقة ارتباطية قوية بين التزام المؤسسة محل الدراسة للتدقيق الاجتماعي وبين مساهمتها في دعم المؤسسة لتنمية الاقتصادية؛
- ❖ تبين أن التدقيق الاجتماعي قد احدث تغيير فعلي من خلال تأثيره الايجابي في النشاط الاقتصادي للمؤسسة محل الدراسة، وبالتالي في دعمه لتحقيق التنمية المستدامة.

2.4. توصيات الدراسة: والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تدعيم النصوص القانونية بإلزامية تطبيق وممارسة التدقيق الاجتماعي؛
- ضرورة تدعيم النصوص القانونية التي تلزم مختلف مصالح المؤسسة بفحص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومدى الوفاء بها؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بجانب المسؤولية الاجتماعية نحو فئة العاملين بالمؤسسة، لأنها تعد مادة التدقيق الاجتماعي؛
- تكوين الأفراد القائمين على التدقيق الاجتماعي وفق التطورات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي؛
- تحليل وتقييم تجارب المؤسسات الكبرى التي تعتمد التدقيق الاجتماعي كوسيلة تسيير ورقابة.

5. قائمة المراجع:

El Kandoussi, F., & El Abboub, M. (2008). L'audit social : un outil d'amélioration de la qualité du pilotage social à l'heure des reformes des entreprises publiques. *Ecole de gestion de L'Université de Lièg* .

Ioana, I. G., & Camelia, D. H. (2016). The development of the social audit concept in Romania "Audit Financiar". *School Inspectorate of the Cluj County* (10).

Koldovsky, A. (2015). Corporate social responsibility audit teoretical aspects. *Risk governance & control financial markets & institutions , 05* (03).

الشيخ ,ب .ش .(2018) .التدقيق الاجتماعي كآلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية ادرار .*مجلة الحقيقة* ,العدد 41.

امينة غريب، و سفيان ساسي. (2012). المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق: دراسة ميدانية تحليلية. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية*. ورقلة: جامعة ورقلة.

حميد فضالة، و خالد قرومي. (2017). دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة معارف* (22).

سهيلة فريد النباتي. (2015). *التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

عابد شريط، و جلول ياسين بن الحاج. (2016). دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* (10).

عبد الباقي محمد. (2009). مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

علي طالم، و فيلالي بومدين. (2016). إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية* (06).

مبروكة بن شريف، اسيا هيري، و ساوس الشيخ. (2018). التدقيق الاجتماعي كآلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية ادرار. *مجلة الحقيقة* (41).

محمد يعقوب ولد الشيخ. (2014). التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة (اطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جلمعة ابي بكر بلقايد.

موسى سعداوي. (2013). حوكمة المؤسسات: مدخل للتسيير الفاعل تجارب بعض الدول الاقتصادية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، 02* (27).

نوال جمعون. (2004). دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

هشام علي هاشم الموسوي، و جمانة حنظل اتميمي. (2004). المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب. *مجلة العلوم الاقتصادية* (14).

هشام مكي، و عبد الرحمان بوطيبة. (2017). التحليل المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مخبر " DECOPILS".*لريادة لاقتصاديات الأعمال* (01).